

عندما يكون التعليم

سببا في البطالة



بحث في مشكلة بطالة المتعلمين في الوطن العربي

حميد الهاشمي



نشر إلكترونيا في ديسمبر 2003

المحتويات

- مقدمة
- الهدف من هذه الدراسة
- بعض المفاهيم الرئيسية الواردة
  - (التربية – والتعليم) (Education)
  - التخطيط للتعليم (Planning For Education)
  - البطالة (Unemployment):
- أسباب بطالة المتعلمين
- النتائج المترتبة على بطلة المتعلمين
- نماذج لاشكالية بطالة المتعلمين في الوطن العربي
- ما العمل؟
- خاتمة:
- هوامش و مراجع البحث
- السيرة الذاتية للكاتب

"اختيار نقطة البداية يكون دائما عشوائيا" روبرت لووي

التعليم ثورة اجتماعية ومن اجل التغيير من واقع إلى آخر افضل منه سواء على مستوى الفرد إو الجماعة أو المجتمع.

وهو هدف إنساني نبيل تشترك فيه جميع الأديان والمذاهب والحركات الاجتماعية والإصلاحية.

ويعد أهم منجز من منجزات البشرية خاصة في الوقت الحاضر، وذلك لما بلغه من مستوى رفيع لذا لا ضير من أن نراه يطبق إلزاميا خاصة في مراحله الميتدئة، وفي معظم دول العالم.

ومع مهام ووظائف التعليم المعروفة فإنه يهئ فرصا عظيمة للعمل والنفاذ من شرك البطالة، وذلك لما يقدمه من حصيلة علمية ومشروعية تمنح المتعلم حق العمل واعتلاء المناصب المناسبة.

وقد أوجد التعليم فرص عمل عديدة وفتح مجاله ومجال القنوات التي تخدمه لهذا الغرض من خلال تخريج المتخصصين فيها.

كما إن للتعليم المهني والتقني دور كبير في زرع وتنمية مهارات حرفية ومهنية لدى المتعلمين في هذا السلك، حيث يوفر فرصا جيدة للتلقين والتدريب والممارسة مضافة إلى المعرفة النظرية التي يتلقاها الطلبة.

وهذه بالنتيجة تدفع بأفواج من المتعلمين والمدربين ليس بالضرورة إلى أن يلتحقوا بالمعامل والمصانع والورش التابعة للدولة ، حيث بإمكانهم العمل في مجالات القطاع الخاص.

ومع أهمية التعليم هذه وفوائده وادواره التي يلعبها فإنه من الممكن أن نواجه مشكلة اجتماعية واقتصادية تكون ناجمة عنه أو متعلقة به أحيانا، وتلك هي البطالة المرتبطة بالتعليم أو بطالة المتعلمين.

ونعني بها هنا الإشارة ألي أعداد من المتعلمين والخريجين عاطلين أو بعيدين عن سوق العمل ، وذلك لاسباب مرتبطة بتعليمهم وتحصيلهم العلمي. ومنها عدم توفر فرص العمل في اختصاصاتهم أو لقلة أو عدم تيسر عمل يتلاءم ومركزهم الاجتماعي كونهم حاملي شهادات او لقلة الأجور أو غير ذلك مما سنأتي عليه في هذا البحث.

الهدف من هذه الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين التاليين:

- كيف يكون التعليم سببا في البطالة؟
- ماهي النتائج المترتبة على بطالة المتعلمين؟
- بالاضافة الى عرض نماذج لاشكالية بطالة المتعلمين في الوطن العربي.

بعض المفاهيم الرئيسية الواردة:

لغرض الاطلاع وتوضيح المسار الذي نسعى به في البحث ، نستعرض هنا بعض المفاهيم والمصطلحات الرئيسية الواردة في ورقة العمل هذه:

- **(التربية – والتعليم) (Education):**

هناك تقارب ودمج كبيرين بين مفهومي التربية والتعليم، فيشار إليهما غالبا أو لكل منهما بمصطلح (Education)، مع إن مصطلح (Learning) يترجم إلى " طلب المعرفة أو المهارة بالدرس والتجربة والتذك" (1) يكاد يقتصر على مفهوم التعليم مجردا، إلا أن الإدراك بان لا تربية بدون تعليم ، ولا تعليم

بدون تربية اظهر الحاجة لاعمال كل منهما للآخر فظهر من ثم التوحيد في تعريفهما وهذا التعريف يضعهما بالشكل التالي:

"التربية – التعليم: أن المقصود بذلك تلك المؤسسات التعليمية التي تقوم بإعداد الأفراد وتزويدهم بالمعارف والمعلومات الأساسية من قراءة وكتابة وعمليات حسابية وتمدهم بأصول المواطنة والانتماء"(2).

إلا انه يلاحظ على هذا التعريف انه يحصرها بالمؤسسات التعليمية ، في حين انه من المعروف إن المؤسسات تكاد تقتصر على مؤسسات من تلك التي تكون تابعة للدولة أو شبه الرسمية من (المدارس والمعاهد وغيرها، بينما يذهب (Gerard O`Donnell) إلى ابعد من ذلك فيذكر : "إن الناس يبدءون التعليم منذ اللحظة التي يولدون بها، ويأخذون معظم هذا التعليم منى البيت، ثم تأخذ مؤسسات أخرى دورها مثل الجيرة والمؤسسة الدينية ووسائل الإعلام والصحبة"(3).

على إن ما نتوخاه هنا هو إن التربية والتعليم عملية تهدف إلى توجيه الفرد توجيها صحيحا يتطابق وما يتطلبه الامتثال إلى ثقافة المجتمع السائدة وثم ما يطمح إليه المجتمع من التطور من خلال إكساب أفراده مهارات القراءة والكتابة والحساب واللغة والاطلاع على أسرار الظواهر الطبيعية وأسرار الطبيعة البشرية حسب ما تقدمه العلوم المختصة، ومن ثم محاولات الإبداع والابتكار لاجل خدمة المجتمع، وكل هذه حسب اعتقادنا تشمل حدود وابعاد التربية والتعليم.

التخطيط للتعليم (Planning For Education) :

يعرف هذا المصطلح بأنه: "العملية المتصلة المنتظمة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية وغايتها أن يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذي أهداف واضحة وعلى مراحل محددة تحديدا تاما. وان يمكن كل فرد من الحصول على فرصة ينمي بها قدراته وان يسهم إسهاما فعالا بكل ما يستطيع في تقدم البلاد في النواحي الاجتماعي والثقافية والاقتصادية"(4)

هذا التعريف الذي وضعته منظمة أل (UNESCO) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة عام 1963. والملاحظ على هذا التعريف انه (مبتسر) ومقتصر على الاشارة الى استخدام الاساليب العملية من اجل تهيئة فرص افضل لاجل

الحصولى على التعليم. في حين اهمل الاشارة الى تخطيط حاجة المجتمع من التخصصات العلمية والتقنية التي تكون مبنية بلا شك على اساس دراسات علمية ليتم على ضوئها دراسة وتوزيع التلاميذ او الطلبة على قنوات التعليم الاكاديمية والمهنية مع عدم اهمال مهاراتهم ورغباتهم.

البطالة (Unemployment):

يشار إلى البطالة بأنها : "حالة عدم الاستخدام التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والذين ليس لديهم فرص عمل سانحة" (5) . كما تعرف بأنها "ظاهرة اجتماعية تعبر عن العمالة الناقصة ، وتتجسد في التفاوت بين العمل وسوق الإنتاج. تقوم هذه الظاهرة على كون شريحة من السكان القادرين على العمل ولا تجد عملا لها" (6).

ويتطابق هذان التعريفان مع ما نشير إليه في عملنا هذا بالبحث في إعداد المتخرجين والحاصلين على فرص التعليم ولا يعملون.

أسباب بطالة المتعلمين:

إن للبطالة كظاهرة اقتصادية واجتماعية بصورة عامة أسبابا عدة، ولكن ما يهمنا هنا أن نذكر مسببات البطالة المرتبطة بالتعليم ويمكن أن نذكر التالي:

أولا: التوجه العام بسلك طريق التعليم المعتاد (الكلاسيكي آو الأكاديمي) والعزوف عن التوجه نحو التعليم المهني، حيث يظهر التضخم والترهل في أعداد من يخوضون في التعليم الأكاديمي والكليات الإنسانية خاصة (كليات التربية والأدب والاقتصاد والعلوم السياسية) (7).

ثانيا: التوجه العام للناس والمتعلق باهتماماتهم وميولهم وتوجهاتهم القيمية، مثال ذلك - إن التدريس مهنة محترمة بصورة عامة وللمرأة بصورة خاصة - . ولهذا تجد أعدادا كبيرة من الفتيات مثلا يقبلن على الكليات المعنية وخاصة في البلدان العربية وعلى مثال بلدان الخليج والعراق وليبيا (8)

ومن اتجاهات الناس الأخرى أيضا أن بعض الكليات (الإنسانية) غالبا وتخصصاتها لا تحتاج لسنوات دراسة اكثر من أربع سنوات أو لا تحتاج إلى تكاليف مادية كبيرة إن لا ترافق الدراسة فيها حصص تدريبية أو مختبريه وغير ذلك الأمر الذي يعني أيضا تقليل التكاليف المادية المترتبة على ذلك.

ثالثا: فشل أو سوء سياسة التخطيط والبرمجة المركزية (التنسيب) في توزيع إعداد الطلبة، حيث يتم ذلك خلافا لمؤهلاتهم ورغبات الكثير منهم مما يؤدي إلى الفشل إن التأخر الدراسي، أو إن يتخرجوا كفاءات ضعيفة أو غير مؤهلين وغير راغبين بالعمل. وهكذا ينشأ نوع من البطالة، كما إن التأثير يمتد نتيجة فشل سياسة التنسيب هذه إلى أزمة تلحق التخصصات الاخرى، او طلبة آخرين راغبين بهذه التخصصات، حيث يشغل زملاؤهم هؤلاء الكراسي المخصصة لهم.

ونستشهد بمثال من الجماهيرية الليبية:

" حيث يلاحظ ان بعض التخصصات الطبية وخاصة الصيدلة قد وصل مرحلة الاكتفاء الذاتي من العناصر البشرية النسائية، في حين أن العديد من المجالات الطبية الأخرى لا تزال في حاجة إلى الطاقة البشرية النسائية. وهذا يحتم ضرورة المزيد من التنسيق بين احتياجات قطاع الصحة من العناصر البشرية وطرق إعداد الآباء في كليات الطب وتوزيع الطاقات البشرية على التخصصات التي يحتاجها القطاع" (9).

رابعا:

الأمية المهنية أو الميدانية(10) التي يعاني منها معظم الخريجين والتي بسببها يواجه هؤلاء صعوبات تطبيق ما تعلموه، والخوف والقلق من مواجهة المهنة. ويأتي ذلك لعدة أسباب منها:

1- إهمال أو كسل الطالب معظم سنوات الدراسة.
2- عدم قناعة الطالب بإختصاصه أو بنتيجة و جدوى تعليمه.
3- عدم هضم المناهج التعليمية لأمور عدة.
4- قصور السياسة التعليمية لاسباب منها : عدم ملائمة برامج التعليم ومناهجه او قلة كفاءة الكوادر التدريسية والتدريبية.

وتعد هذه مشكلة كبيرة متداخلة مع مشاكل أهم منها. والى ذلك يشير الدكتور متعب السامرائي فيقول: "إن الصعوبات الحقيقية التي يعاني منها العديد من الجامعات في البلدان النامية يمكن حصرها بوجود الأساتذة من ذوي الإعداد الضعيف مع وجود طلبة لم يعدوا بشكل يتناسب ومتطلبات التعليم العالي" (11)

خامسا: عدم توفر فرص العمل في نفس اختصاص الخريجين بسبب التضخم في أعدادهم وتركزهم في اختصاصات معينه تفوق الحاجة لهم بعد التخرج.

سادسا: رفض الخريجين العمل في مهن واعمال لاعتقادهم إنها لا تلائمهم وإنها أدنى منهم مستوى.

سابعا: ارتفاع أعداد المشتغلين بقطاع الخدمات بسبب تغير اتجاهات معظم الناس ودعمهم لمبدأ التوجه المادي أو العمل الحر وجمع المال إن العمل بالتجارة.

ثامنا: سوء توزيع الخريجين أحيانا ، او توزيعهم عشوائيا على قنوات ليست لها علاقة بتخصصاتهم أو بما درسوه. وهذا خلاف ما يدعى بسياسة (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب) كما يقال، وهو ناتج عن سوء فهم أو سوء تخطيط أو عدم توافر أجهزة العمل المساعدة أو عدم توفر المشاريع التي يعملون بها.

النتائج المترتبة على بطلة المتعلمين:

تترتب على البطالة المرتبطة بالتعليم نتائج سلبية كبيرة، وتبلغ من الخطورة أنها من الممكن أن تعرقل أو تهدد مسيرة التنمية، ومن هذه النتائج:

أولا : زيادة عدد الأيدي العاملة أو المتخصصة في مجال ما ، ونقصها في مجال آخر وهو ما يؤدي إلى اختلال ميزان قوة العمل البشرية ومن ثم تأثيره في السياسة التنموية.

ثانيا: هدر الأموال الكبيرة نتيجة عدم استفادة الخريجين مما تلقوه وانفق عليهم فترة الدراسة أو نتيجة تأخرهم الدراسي.

ثالثا: هجرة الكثير من الكفاءات بسبب عدم توفر فرص العمل لهم، إن لقلة أجورهم أو عدم وضعهم في الأماكن التي تناسب مؤهلاتهم العلمية.

رابعا: إن بطالة الخريجين تعطي ولا شك انطباعا سيئا لدى العامة من الناس ومن الخريجين أنفسهم احيانا، ويشعر الكثير منهم بالإحباط وبعدم جدوى التعليم او جدوى بعض التخصصات، فيقل اعتبار التعليم والشهادات واصحابها.

خامسا: بسبب هذا النوع من البطالة يتسرب الوهن إلى مسيرة العلم والتعليم بسبب تعطل كفاءات كثيرة عن العمل وهدر أموال كبيرة.

سادسا: حدوث الكثير من الانحرافات والأمراض الاجتماعية نتيجة لوجود أعداد كبيرة من مثل هؤلاء وعدم مسايرتهم لمسيرة المجتمع وشعورهم بالإحباط والفشل وعجزهم عن تلبية متطلبات الحياة أو تحقيق ما كانوا يخططون أو يطمحون إليه.

سابعا: وأيضا من الممكن أن تضعف روح المواطنة لدى البعض من هؤلاء نتيجة للأسباب السالفة الذكر ، وكونه يشكل صدمة لهم ، أو لعدم تقديرهم الصحيح لمسببات ذلك.

وعليه فاننا امام مشكلة اقتصادية واجتماعية حقيقة جديرة بالاهتمام والمتابعة، وتتطلب بذل جهود مضاعفة ، متكافلة ومتكاتفة من قبل جهات عدة لا تقتصر على عاتق الجهات الحكومية فحسب بل يتوجب ان تسهم فيها منظمات المجتمع المدني.

نماذج لاشكالية بطالة المتعلمين في الوطن العربي:

والحقيقة ان بطالة المتعلمين تعد ظاهرة بارزة المعالم في الوطن العربي ومن الصعب تجاهلها او غض الطرف عنها. خذ مثلا ما اشرته الدراسات الاحصائية من ان اهم سمات البطالة في مصر هي بطالة المتعلمين "أن البطالة في مصر هي بطالة متعلمة فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي الجامعات ومدارس ثانوية، ويلاحظ أن نسبة المتعلمين في كتلة المتعطلين أخذه في الازدياد وهو ما يعني إهدار طاقات وموارد استثمارية تم استثمارها في العملية التعليمية دون أن ينتج عنها عائد، يتمثل في تشغيل هذه الطاقة البشرية لتصبح منتجة.
فقد كانت تشكل نحو 76 % من جملة المتعطلين في عام 1986 أما في عام 2001 فإنه وفقاً للبيانات المستخدمة من بيانات اللجنة العليا للتشغيل فإن العدد الإجمالي للمتعطلين بلغ 3.438 مليون عاطل منهم نحو 3 ملايين متعلم مما يعني أن المتعلمين يشكلون نحو 87.3 من عدد المتعطلين". (12)

في حين تسعى بلدان مجاورة الى تجاوز هذه الظاهرة – المشكلة (اي تفاقم اعداد اللعاطلين عن العمل من المتعلمين) وزيادة نسبتها عن غيرهم. ومن امثلة هذه البلدان تركيا، لقد قطعت شوطا معقولا في تقليص هذه النسبة.

"حيث أن تخمينات أعداد العاطلين وصلت إلى 1 مليون و451 ألف شخص، وان النسبة التخمينية للبطالة وصلت إلى 6.4 % في نيسان (أبريل) 1998 ,وذلك من خلال (HLFS.نتائج مسح قوة عمل الأسرة التمهيدية)، وعند مقارنة نتائج نيسان عام 1997 إلى نتائج نيسان 1998 عن طريق نفس الجهة HLFS، نجد أن نسبة العاطلين قد ازدادت من 5.9 % إلى 6.4 %. ولكن معدّل البطالة للشباب المتعلّم في تركيا تناقصا مشهودا من 29.3 % إلى 27.9 %. إلا أن معدل البطالة بين الشباب المتعلّم كان عاليا في المناطق

الحضرية.حيث وصل إلى 27.7 % بالنسبة للذكور و33.5 % بالنسبة للإناث". (13)

أما العراق فيعد مثالا صارخا لهدر طاقات المتعلمين ورواج بطالتهم بفضل ما أنتجه نظام صدام البائد وما خلفه من تبعات بعد انهياره أيضا.

ففي مرحلة النظام البائد جرى تبديد الكثير من الطاقات والكفاءات المتعلمة وبشتى الاختصاصات وبطرق متعمدة وغير متعمدة. فالتصفيات الجسدية والسجن والاعتقال، بددت عوقت الكثير من الكفاءات تحت حجج وتهم سياسية، ثم اضفت صبغتها لاحقا على نظام التوظيف والذي قام على أساس الانتماء الحزبي والطائفي والعرقي والمناطقي، والذي كان سمة بارزة لهذه المشكلة الأمر الذي نتج عنه بروز هذه المشكلة ثم جاء ما يزيد الطين بلة كما يقال، إلا وهو موضوع الحصار والذي كان من جملة تبعاته أن تقلص عدد الوظائف وانحسر النشاط المهني والعلمي والاقتصادي، والذي جر إلى هجرة العديد من الكفاءات وتحول القسم الأكبر منها إلى سوق العمل الذي لا يلائم كفاءاتهم. وانخرطوا بمهن لا تمت بصلة إلى ما تعلموه في الكليات والمعاهد العليا التي تخرجوا فيها، والحقيقة أن معظم أعمالهم ومهنهم كانت تدل على شبه بطالة أن لم تكن بطالة حقيقية، حيث محدودية الدخل وهامشية الأعمال التي يمارسوها.

والان يعيش العراق مرحلة انتقالية لم تتضح معالمها بعد، وهي مرحلة ما بعد صدام، والتي يتفاءل بها الكثيرون من انها ستشهد مرحلة تحول ديمقراطي وتكافؤ لتوزيع الفرص، واستغلال لكفاءات المتعلمين، وتطوي بذلك مرحلة العهد البائد لتبنى على أسس علمية صحيحة.

ان ما يزيد هذه المشكلة تفاقما في بلداننا العربية هو عدم وجود ضمانات اجتماعية تكفل للعاطلين عن العمل تعويضات مادية مؤقتة لغاية حصولهم على عمل، الأمر الذي يزيد من فرص الانحراف لديهم ويزيد من فرص المشاكل الاجتماعية والنفسية الأخرى.

ما العمل؟:

إن الإشكاليات سابقة الذكر والنتائج المترتبة عليها تعني من بين أهم ما تعنيه: هدرا كبيرا للطاقة البشرية الشابة كما هو هدر للموارد المادية التي أنفقت في سبيل تنفيذ برامج التعليم وتطبيق سياسة تنموية ناجحة. وبهذا الشأن نشير إلى

دراسات أجريت بالخصوص إلى انه "يمكن أن يحدد مردود التربية بمقارنة ما ينفقه مجتمع ما على التعليم والزيادة الناتجة للدخل القومي" (14).

ولكي يكون التعليم أداة للانتاج ونتوقى شر بطالة محتملة، فإنه يتوجب :

أولا: من الضروري وكما هو معمول به في الدول المتقدمة أو الصناعية أن تحسب بدقة مسألة (ارتباط السياسة التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية). ويأتي ذلك بإتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات، مع مراعاة إمكانات البلد ونوعية البرامج التنموية المطلوبة.

كما إن الحاجة للتعليم العالي مطلب مشروع لكل مواطن وحق اختياره مشروع أيضا " وحيث إن الحاجة العبرة ليست بأعداد الخريجين فقط – الجوانب الكمية لمخرجات التعليم العالي – بل بتوعية هؤلاء الخريجين ومدى ملاءمتهم لاحتياجات التنمية من العمالة الفنية الراقية. ونظرا لعدم توافر إحصائيات دقيقة عن تخصصات إعداد الخريجين ، فانه يمكننا قياسا على نسب التسجيل في الفروع الأدبية والعلمية والفنية أن نقول إن الغالبية العظمى أو النسب الكبيرة من الأعداد قد تخرجت من الكليات النظرية، فقد تصل هذه النسبة والتقريب إلى حوالي 70% من مجموع الخريجين " (15).

ثانيا: تحسين نوعية التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة. والاهتمام بالجوانب التطبيقية والتدريبية والعمل الميداني حتى يكون بالإمكان أن يتخرج طلبتنا قادرين على العمل واثقين من أنفسهم، ومحاولة تطبيق أنماط تعليمية مستخدمة في بلدان العالم المتقدمة الأخرى أو تطوير استخدامها إن كانت مستخدمة، مثال ذلك دورات التعليم المستمر، والتعليم المفتوح ، والتعليم عن بعد والتعليم التعاوني وهذا الأخير يستثمر دمج الدراسة والعمل ،

" إن العملية التعليمية لم تعد تحدث فقط في المؤسسات التعليمية وحسب ، بل في المجتمع ككل ، ولا سيما في مواقع العمل والإنتاج.ولقد شهدت مناهج التدريب النظامية حديثا تغييرات في هيكلها بعدما تم إدخال فترات العمل التطبيقي والخبرة في مواقع العمل في تركيبتها " (16).

ثالثا: توجيه الطلبة قبل اختيارهم لتخصصاتهم واطلاعهم على طبيعة دراستهم وعملهم المستقبلي بعد التخرج. (17) كما إن من الممكن أن تتم اختيارات بسيطة من قبل الجهات المعنية غرضها التعرف على شخصية الطالب وميوله لكي يتم توجيه واستثمار مواهبه وقدراته.

رابعا: تنمية أو إيجاد فلسفة اجتماعية تعني بتحبيب العلم والتعلم بصورة عامة، ومحاولة تصحيح اتجاهات الناس إلى أن التعليم ليس شرطا أن يكون وسيلة لكسب الرزق.

خاتمة:

تبقى بطالة المتعلمين جزء من بناء هيكلي عام مرتبط بسياسة الدولة بصورة عامة، تلك السياسة المبنية على امكانيات هذه الدولة الاقتصادية من جهة، وطبيعة النظام السياسي فيها وما يرتبط بذلك من اشكال الفساد الاداري ودرجته خاصة في البلدان النامية ومنها بالتحديد بلداننا العربية. حيث يصعب في الكثير من الاحيان التفريق بين المال العام والمال الخاص بالنسبة لرموز السلطة، وقد جر ذلك الوبال الكبير على تنفيذ خطط التنمية، وما يتعالق منها بشكل كبير في فرصة الاستثمار وعلاقته بتوظيف الايدي العاملة وعدالة توزيع الفرص، وامكانية الاستفادة من الخريجين.

ولنا في العراق ابان عهد نظام صدام المخلوع مثال صارخ على التفريط بالطاقات المتعلمة من ابناء البلد نتيجة لسياساته الطائشة التي زجت البلد في حروب خارجية وداخلية. واتت بحصار على البلد معزز بحصار داخلي آخر من قبل النظام. هذا مضافا اليه سياسات الميز العنصري والطائفي والحزبي والجهوي (المناطقي) التي استخدمها النظام ضد ابناء الشعب العراقي والتي كان ضحيتها شبابه خاصة المتعلم منهم.

ويبقى الامل معقودا على العهد الجديد الذي سيكون ديمقراطيا بأمل جميع العراقيين التواقين له، والذي سيكفل استثمار طاقاته البشرية والمادية لينقل العراق من مرحلة البلدان النامية الى مرحلة البلدان ذات الاقتصادات المتحولة، وليكون بالتالي مثالا يحتذى في المنطقة.

* في الأصل ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم المنعقد في الجماهيرية الليبية للفترة من 2-1996/4/4.

هوامش و مراجع البحث:

1- The New Merriam Webster Dictionary, Library du Liban Publishers, Lebanon, 1993, p. 420.

2- محمد الفالوقي، رمضان القذافي، التعليم الثانوي في البلاد العربية، الدار الجماهيرية، بنغازي، 1990، ص 16. ولمزيد الاطلاع على مفهوم التربية الحديثة وأهدافها ينظر أيضا: عبد الرحمن عيسوي، تطوير التعليم الجامعي العربي،- دراسة حقلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984 ص 32 وما بعدها.

3- Gerard O`Donnell, Mastering Sociology, 2nd edition, Macmillan press, 1988, p. 61.

4- محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي، مكتبة ألا نجلو المصرية، (بدون تاريخ)، ص.ص 11-12.

5- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 494.

6- خليل احمد خليل، قاموس المصطلحات الاجتماعية، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995، ص 92.

7- لمزيد من الاطلاع في هذه النقطة ينظر بحث د. عبد الله أبو بطانة، أنماط التعليم العالي التي يحتاجها الوطن العربي حتى عام 2000، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العام السادس للاتحاد المنعقد في صنعاء – تموز (يوليو) 1988، ص 293 وما بعدها.

8- ورقة عمل الجماهيرية الليبية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن (الدانمارك) – آذار (مارس) 1995، المحور الثالث (التكامل الاجتماعي)، وعن ازدياد فرص الفتاة الليبية في التعليم وارتفاعه الملحوظ، انظر:

Qais Al Nouri, Changing Family Value and Higher Education in Libya, International journal of Contemporary Sociology, vol. 32 no. 1, 1995, p.p. 133 – 142.

9- المصدر نفسه.

10- نعني بالأمية المهنية أو الميداني: عدم إلمام الخريج بأمور عمله المهني والتطبيقي، وذلك بعد تخرجه وصعوبة تطبيق ما تعلمه فترة الدراسة في ميدان المهنة.

11- متعب مناف السامرائي، الأسس التكنولوجية للتخطيط، منشورات جامعة قار يونس (بنغازي)، 1978، ص 157.

12-http://www.egypt-facts.org/files/f1-3.htm

13- THE STATE INSTITUTE OF STATISTICS ANNOUNCED APRIL 1998 HOUSEHOLD LABOUR FORCE SURVEY PRELIMINARY RESULTS,http://www.die.gov.tr/english/SONIST/ISGUCU/290798.html.

14- حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 15.

15- عبد الله بو بطانة، سبق ذكره، ص.ص 291 – 292.

16- المصدر نفسه، ص 315، وانظر أيضا د. محمد عبد الرحمن، واقع وتوجهات البحث العلمي والتطور التكنولوجي ، بحث مقدم للمؤتمر السادس لاتحاد الجامعات العربية المنعقد عام 1988، ومنشور بعدد خاص بأبحاث المؤتمر بمجلة الاتحاد، تموز (يوليو) 1988.

17- تقيم الكثير من اقسام الجامعات والمعاهد والمدارس العليا ما يسمى ب(اليوم المفتوح)، والذي يتضمن لقاءات ومحاضرات مفتوحة امام الطلبة وذويهم والذين هم على ابواب دخول هذه الجامعات والمعاهد وذلك بهدف تعريفهم وذويهم على طبيعة الدراسة ونوع التخصصات وافاق سوق العمل بعد التخرج.

السيرة الذاتية للكاتب حميد الهاشمي



حميد الهاشمي
مواليد محافظة القادسية في العراق – يقيم في هولندا الان.
العنوان الالكتروني: h.hashimi@lycos.com

ماجستير بعلم الاجتماع فرع الانثروبولوجيا – كلية الاداب – جامعة بغداد عام 1994.
بكالوريوس اداب قسم علم الاجتماع – فرع الانثروبولوجيا – جامعة بغداد عام 1990.
عمل في التدريس الجامعي لمدة اربع سنوات في جامعة 7 ابريل في الزاوية – ليبيا.
شارك في عدة مؤتمرات وندوات علمية في العراق وليبيا وهولندا.

يحرر مجلة علوم إنسانية الإليكترونية www.uluminsania.com بالاشتراك مع نخبة من الاكاديميين.
عضو هيئة تحرير مجلة علامات (هولندا).
ناشط في مجال حقوق الانسان.
يحضر لنيل شهادة الدكتوراه الان.

البحوث المنشورة:

- علي الوردي- رائد الدعوة لعلم الاجتماع العربي
- عندما يكون التعليم سببا في البطالة
- فرضيات في اصل الغجر
- نحو محاولة لفك الالتباس بين مفهومي الثقافة والمثقف
- الانتلجنسيا ودورها في تقدم المجتمع – نموذج المثقف العراقي والدور الوطني المطلوب.
- الانترنت في العراق- دراسة استطلاعية تحليلية لواقع خدمات الانترنت في عهد نظام صدام.
- رجل الدين واستراتيجية تحول الدور
- منظمات المجتمع المدني والامتحان العسير
- التعليم ودوره في التأهيل المهني للمعاقين

- علي الوردي ومركب البداوة في الحضارة العربية

نشر عشرات المقالات في الصحف والمواقع العربية والعراقية تتعلق بالشان الاجتماعي والسياسي العراقي والعربي.

له كتاب عن الغجر في العراق جاهز للطبع